

استراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال

عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566

The strategy of the ottoman empire towards Morocco during the reign of sultan Suleiman El kanouni

نذير روابحي¹، محمد شبوب²^{2,1}جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019-11-24؛ تاريخ المراجعة : 2020-11-02؛ تاريخ القبول : 2020-12-31

ملخص :

عرفت الدولة العثمانية خلال القرن 16م، توسعا كبيرا في جغرافيتها، نظرا للأقطار التي أخضعتها، أو خضعت لها في حالات أخرى ، من خلال جهود السلاطين العثمانيين الذين عرفت الدولة خلال مراحل حكمهم قوة وتطورا، ومن ابرز هؤلاء السلطان سليمان القانوني 1520-1566.

حيث عرفت الدولة العثمانية في عهده اتساعا كبيرا بعد الفتوحات التي قام بها في شتى المناطق، ومن بينها منطقة المغرب العربي التي دانت له بعد استتجاد أهلها في بعض أقطارها كالجزائر، وليبيا، واستعمال القوة في أقطارها الأخرى كحال تونس، أما الاستثناء الحاصل آنذاك هو عدم انضمام المغرب الأقصى لحكم الباب العالي نظرا لمجموعة من العوامل الداخلية، والخارجية، وانطلاقا من ذلك سعت الدولة العثمانية لوضع استراتيجية خاصة بهذه المنطقة تعرف باستراتيجية الاختراق الصامت.

ففي ذلك الإطار قام العثمانيين بمحاولات متعددة لإحداث ثغرات في المنظومة العسكرية والسياسية المغربية لفتح المجال مستقبلا للتدخل والسيطرة على منطقة المغرب الأقصى، ففي المجال العسكري تمثلت استراتيجية الاختراق المتبعة في شقين: رسمي، وغير رسمي، أي أن الأول كان يتم بصفة سرية أما الثاني فقد كان في إطار رسمي من خلال نشاط البحرية العثمانية على سواحل المغرب الأقصى، أما الجانب السياسي فتمثل في محاولات التدخل في حيثيات الصراع بين أطراف النزاع المغربي آنذاك، عن طريق دعم وكسب الأطراف المؤيدة لها، وظهر ذلك في محطات عديدة.

وفي مقابل ذلك سعى المغاربة وخاصة في العهد السعودي للدفاع عن منظومتهم، وحمائتها من الاختراق العثماني من خلال توحيد الجبهة الداخلية للمغرب سياسيا، وكذلك بناء منظومة عسكرية قوية لمجابهة الامتداد العثماني، أما في الجانب الديني سعى المغاربة إلى قطع الطريق أمام محاولة العثمانيين كسب الطرق الصوفية إلى صفوفهم، من خلال التضيق عليهم وحصرهم.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية؛ استراتيجية؛ سليمان القانوني؛ الحديثة؛ المغرب

Abstract :

The strategy of the Ottoman Empire towards Morocco during the reign of sultan Suleiman of Elkanouni.

During the sixteenth century, the Ottoman empire discovered an expansion in it, geography, with the help of the ottomanian leaders, such as Suleiman Elkanouni 1520/1566. The ottoman state during his reign has expanded after the conquest , made by various regions , including the Maghreb.

The Ottoman Empire sought to develop a strategy for these regions, known as the silent penetration strategy. So the ottoman made several Attempts to create loopholes in the Moroccan military and political system. In the military field, the penetration strategy followed was two-fold. The second one was direct through. The activity of the ottoman navy on the coast of Moroccan.

The political aspect was the attempts to intervene in the context of the between the parties to the Moroccan conflict at the time by supporting and wining the parties supporting it and this appeared in many station.

On the other honored, Moroccan south to defend their system and protect it from the ottoman infiltration by Morocco's domestic front politically as well a building military system to counter to ottoman to expansion on the religious side Moroccan sought to block the ottomans attempts to win Sufism to their side by restricting them.

Key words: Morocco; Ottoman Empire; Strategy; Suleiman el kanouni ; Modern.

I - مقدمة :

تعتبر سنة 1517م، محورا هام للتحويلات التي حدثت في العالم الإسلامي من خلال إعادة إحياء سنة الخلافة الإسلامية، باعتماد الدولة العثمانية السنية منبر الخلافة الإسلامية، بعد سقوط الدولة المملوكية. وانطلاقا من ذلك سعى الخلفاء العثمانيون وعلى رأسهم السلطان سليمان القانوني لتوسيع حكم الخلافة وإرساء الحكم الإسلامي فيها حيث شمل هذا الامتداد أقطار واسعة من العالم، وفق استراتيجية محكمة وبدورها لم تكن منطقة المغرب العربي بمنأى عن هذه الأحداث، من خلال الالتحاق أو الدخول تحت مظلة الخلافة العثمانية الجديدة، ولكن الاستثناء الخاص بالمنطقة تمثل بانفراد المغرب الأقصى بحكمه دون الانطواء تحت الحكم العثماني. ولذلك كان لا بد للدولة العثمانية من وضع استراتيجية خاصة اتجاه هذه المنطقة التي عرفت هي بدورها نمو طموح الخلافة لعدة اعتبارات ونتيجة لذلك عملت الدولة العثمانية على اختراق هذه المنطقة، عبر عدة مستويات بصورة هادئة نظرا لحساسية المنطقة ومن ذلك نتساءل:

ما هي أوجه الاختراق العثماني لمنطقة المغرب الأقصى؟

ما مدى تأثير ذلك على الأوضاع في المغرب الأقصى؟

ما هو موقف السلطات المغربية من استراتيجية الدولة العثمانية؟

قبل بداية الخوض في تفاصيل الموضوع يلزمنا المنهج التاريخي باستعراض اهم الدراسات العامة والخاصة في الموضوع، فما هو معروف ان تاريخ بلاد المغرب العربي في العصر الحديث غني بالكتابات التاريخية التي عالجت قضايا واشكاليات تاريخية متعددة من خلال مؤرخين محليين واجانب حيث اختلفت تلك الدراسات من قطر لآخر. فبالنسبة للمؤرخين الجزائريين كانت لهم مساهمة كبيرة في اثناء تاريخ المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حيث كانت دراساتهم في اطار الدفاع عن هوية الدولة الجزائرية في العصر الحديث، ومن بين هؤلاء المؤرخ ناصر الدين سعيدوني عبر دراسته الموسومة ب"النظام المالي في الجزائر خلال العهد العثماني 1792/1830" التي دافع من خلالها عن فكرة الجزائر عثمانية كدولة ذات سيادة(ناصر الدين سعيدوني، 2012: 09) ، اضافة الى أعمال اخرى فاقت الخمسين دراسة، وقد سايره في ذلك المؤرخ مولود قاسم نايت بلقاسم من خلال دراسته تحت عنوان: "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830" التي ابرز من خلالها مكانة الجزائر الدولية آنذاك بواسطة الاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمتها مع دول عدة وبرزها اليوم أ وحيثيات تلك العلاقات (مولود قاسم نايت بلقاسم، 2007: 214)، اضافة الى مؤرخين آخرين امثال خليفة حماش وعائشة غطاس، ولكل منهم لمسة خاصة. اما بالنسبة للذين ارحوا للعلاقات الجزائرية المغربية فهناك الكثير من الدراسات كدراسة الدكتور احمد توفيق المدني بعنوان: "حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492/1792" التي عالج في مضمونها علاقات الجزائر العثمانية مع دولة الشرفاء السعديين وذكر اهم الاحداث التي كانت بين الجانبين ومنها استلاء الاشراف على تلمسان (احمد توفيق المدني، د ت: 326)، وكانت له نظرتة الخاصة في ذلك سننطرق اليها لاحقا. كما كانت للمؤرخ مولاي بالحميسي بصمة تاريخية في ذلك من خلال دراسته المعنونة ب:"الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني" التي ذكر فيها اربع رحلات اهمها رحلة التمقروتي في نهاية القرن 16م حيث اكد بالحميسي خلالها بضرورة الاعتماد على المصادر العربية لكتابة تاريخ المنطقة في ظل الكتابات الغربية غير الكافية حسيه (مولاي بالحميسي، 1981: 07). اضافة لبالحميسي والمدني هناك مؤرخ آخر يعتبر رائد الدراسات المتعلقة بتاريخ العلاقات الجزائرية المغربية سواء من خلال دراسته المعنونة ب"العلاقات الجزائرية المغربية 1517/1659" أو اشرافه على الكثير من الدراسات الاكاديمية في تخصص تاريخ المغرب الحديث. وعموما كانت هذه الدراسات في مراحل متعددة عولجت من زوايا متعددة حسب ظروف كل مرحلة وكان لهم الاثر الكبير في اثناء تاريخ الجزائر والمغرب الحديث لكن هناك دوما بعض الجوانب التي لم تعالج او التي تحتاج الى اعادة تقييم نظرا للمتغيرات الحديثة.

اما بالنسبة لكتابات المؤرخين المغاربة حول العلاقات الجزائرية المغربية فهي كثيرة كذلك ومنها دراسة الدكتور عبد الكريم كريم الموسومة ب"المغرب في عهد الدولة السعدية" الذي عالج من خلالها العلاقات العثمانية المغربية وفق زاوية النظر الخاصة به. وكذلك دراسة الاستاذ محمد نبيل ملين التي عالجت بعض الاشكاليات التاريخية الخاصة بتاريخ العلاقات حيث كان الاقرب موضوعيا من عبد الكريم كريم، وكذلك الاستاذة زهراء النظام التي كانت دراستها تحت عنوان "العلاقات المغربية الجزائرية مقارنة سياسية-ثقافية خلال القرن 10/16م" حيث تميزت دراستها بنوع من الذاتية والذي يظهر في تطرقها لبعض القضايا كطموح محمد الشيخ السعدي للخلافة والوحدة ودور الاتراك حسب وصفها في فشلها (زهراء النظام، 2015: 176). اضافة الى كتابات محمد حجي و ابراهيم حركات وكذلك الدكتور عبد الله كنون. وبصفة عامة كانت كتابات المغاربة حول العلاقات بين الجانبين متأخرة مقارنة بكتابات الجزائريين حيث سبقهم بن حروف الجزائري في ذلك كما كانت ذاتية لكونها عولجت من نظر مغربية باعتبار ان المغرب دافع عن كيانه السياسي امام الاطماع التركية حسب وصفهم وبالأخص الاستاذة النظام التي تحدثت عن التوسع العثماني باعتباره غزو تركي في حين ان الدولة العثمانية في القرن 16م تكن دولة قومية؟ و للحديث عن ذلك يعتبر سابق لأوانه لذلك هذه الكتابات لها وما عليها من وجهة نظر محكمة التاريخ.

اما بالنسبة للدراسات الاجنبية وخاصة الفرنسية فقد كان لها اسهام كبير كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني وعالجت قضايا متعددة تتجلى الكثير منا في المجلة الافريقية كدراسة المؤرخ N. Robin الذي كتب عن التنظيم الاداري والعسكري للجزائر في العهد العثماني وبالأخص منطقة القبائل (N.Robin, 1873 : 136) وكذلك دراسة Charles Féraud الخاصة بإمارة بني جلاب وعلاقتها مع العثمانيين ودورها في منطقة الجنوب (L, ch. Féraud, 1882 : 38). اضافة لكتابات دوغرا مون الخاصة بالجزائر كدراسته المتعلقة بعلاقة ايلالة الجزائر مع فرنسا في القرن السابع عشر والتي تحدث فيها عن حيثيات اطوار تلك العلاقات (H.De Grammont, 1879, 04) اضافة الى دراسته الموسومة ب"الجزائر خلال الحكم التركي" التي تطرق فيها الى بعض القضايا المتعلقة بتاريخ العلاقات الجزائرية المغربية في العهد العثماني، واهم دراسة هو عمل المؤرخ هنري دوكا ستري الموسومة ب"المصادر الدفينة لتاريخ المغرب" الذي جمع من خلالها عدد كبير من محتويات الارشيفات الغربية ونشرها في هذا الكتاب حيث تعتبر مصدر او مرجعية لكل المؤرخين، وخاصة المغاربة لدراسة العلاقات العثمانية المغربية لكنها ظلت غير كافية امام قلة الارشيف العثماني غير المستغل والذي لا يضاهاى وتبقى الدراسات المعتمدة على هذه المصادر غير كاملة وغير كافية كما ذكر المؤرخ مولاي بالحيمسي.

وامام هذه الدراسات الكثيرة أردنا المساهمة بجزء قليل في تاريخ العلاقات العثمانية المغربية من خلال دراسة بسيطة عبر التركيز والتطرق الى بعض الجزئيات التي لم تذكر في كتابات هؤلاء المؤرخين او على الاقل تمت الاشارة اليهم دون تفسير، ومنها مسالة الحضور العثماني في منطقة المغرب الاقصى خلال هذه الفترة، وخاصة فيما يتعلق بمسالة المجندين العثمانيين في الجيش المغربي التي لا نجد لها تفسير ولا دراسة خاصة بها سوى بعض الاشارات من هنا وهناك، اضافة الى مسألة الاختراق السياسي والديني. حيث تدخل دراستنا هذه ضمن توصيات المؤرخ الجزائري ابو القاسم سعد الله لطلبته الذي حث على ضرورة دراسة هذه المواضيع، ومن خلال هذه الدراسة نحاول التطرق لذلك بهدف اثاره الكتابات التاريخية مستقبلا حول هذا الموضوع محاولين ابراز اوجه محاولات الاختراق العثماني لمنطقة المغرب الاقصى في هذه الفترة.

I. 1- المجال الجغرافي للدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني: عرفت الدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) (Mustapha.bilge, 2018 : 191) أوج قوتها نظرا لامتداد رقعة البلاد حيث وصلت حدودها الغربية إلى حدود النمسا وألمانيا وسيطرتها على منطقة شرق أوروبا (البلقان)، أما شرقا فتوسعت حدودها على حساب الدولة الصفوية خاصة بعد معركة جالديران 1514 (أنظر التعليق رقم 01) وسيطرتها على المناطق المتاخمة

لحدودها، أما شمالا عرفت حدودها توسعا بضم منطقة القوقاز وأصبحت تهدد الوجود الروسي في المنطقة، وفيما يخص الحدود الجنوبية عرفت توسعا كبيرا من خلال السيطرة على منافذ البحر الأحمر بعد دحر القوات البرتغالية وسقوط دولة المماليك سنة 1517، هذا فيها يخص التوسع الرسمي، من خلال الحكم المباشر لتلك الأقطار وتكريس النظم الإدارية فيها، دون المناطق البعيدة التي أعلنت التبعية الاسمية للخليفة العثماني مع الاحتفاظ بامتياز الحكم الذاتي لتلك الإمارات كما هو الحال بالنسبة للإمارات شرق إفريقيا، وإمارات جنوب شرق آسيا (دونالد كوترات، 2004: 65-66).

أما فيما يخص الحدود الغربية الجنوبية التي تتمثل في منطقة المغرب العربي فإنها عرفت هي الأخرى امتداد الحكم العثماني فيها بداية من سنة 1519 بانضمام إيالة الجزائر للباب العالي ثم التحاق تونس سنة 1574 وطرابلس الغرب سنة 1551 بعد صراع طويل سواء مع الحكام المحليين، كما هو الحال مع الثعلبية وزعماء إمارة كوكو بالجزائر والحكام الحفصيين بتونس. أو مع الغزاة الأسبان والصلبيين (فرسان القديس يوحنا) حيث عرف تكريس الحكم في هذه الدولة المغاربية الثلاثة صعوبة بالغة من خلال استراتيجية عثمانية محكمة لإثبات وجودها والتي نستقيها من بعض الوثائق والمصادر التاريخية.

2.I- استراتيجية الاختراق العثماني الصامتة لمنطقة المغرب الأقصى: لقد اختلفت الاستراتيجية العثمانية اتجاه المغرب الأقصى، في عهد السلطان سليمان القانوني عن الاستراتيجية المتبعة في دول المغرب العربي الأخرى (الجزائر، تونس، ليبيا)، حيث واجهت الدولة العلية، صعوبات كبيرة في بسط هيمنتها على المغرب الأقصى، الذي كان يشهد حركة جهادية صوفية شعبية بقيادة الأشراف السعديين، وكذلك بغض النظر عن الانحلال السياسي الذي شهدته السلطة الرسمية، الممثلة في سلطة بني وطاس، خلفاء المرينيين، كما كانت السواحل المغربية الشمالية والغربية تشهد حركة غير عادية كذلك من خلال نشاط المغاربة وعلى رأسهم حركة العياشي الجهادية. (كينيث براون، 2001 : 60). وكذلك المهاجرين الأندلسيين في مجال الجهاد البحري ضد الحاميات الإيبيرية (اسبانيا، البرتغال) على السواحل وكذلك السفن، وحتى على السواحل الأندلسية ذاتها وذلك في إطار عملية استرجاع بلاد الأندلس، ونظرا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب الأقصى، بذلت الدولة العثمانية هي الأخرى جهودها للتمركز في هاته المنطقة، لكن نظرا للأوضاع السائدة في المغرب الأقصى آنذاك، ومع تزايد نشاط الحركة السعدية وانتصاراتها أصبح الأمر صعبا أمام الباب العالي لتنفيذ استراتيجيته، لذلك كان يلزم عليه تغيير استراتيجيته من الهيمنة المباشرة سواء بالقوة أم بالنفوذ إلى استراتيجية أكثر ليونة وفعالية وهي ما يسمى باستراتيجية الاختراق الصامت، والتي مست بعض الجوانب المهمة لمنطقة المغرب الأقصى.

الاختراق العسكري: يعتبر الاختراق العسكري من المهمات الأساسية للدول الكبرى لبسط نفوذها على الدول الأقل منها، فالدولة العثمانية سعت إلى استعمال هذا النوع من الاستراتيجيات في المناطق ذات الخصوصيات الدينية والسياسية كحال منطقة المغرب الأقصى، فجهودها أو مخططاتها كانت على شقين رسمية وغير رسمية، والذي نستقيه من خلال بعض الإشارات التاريخية لمصادر شاهدهت الحادث آنذاك وخاصة الأجنبية كصاحب كتاب تاريخ الشرفاء ديبغو توريس وكذلك صاحب كتاب إفريقيا لمار مول كربخال إضافة لمصادر عربية أخرى.

الاختراق العسكري غير الرسمي: إن مصطلح اختراق تبدو مبهمه في دراسة طبيعة الاستراتيجية العثمانية اتجاه المغرب الأقصى، والأكثر إبهاما مصطلح غير الرسمي، الذي لم يشر إليه الباحثين في دراستهم لموضوع العلاقات العثمانية المغربية بصفة شاملة، وذلك لقلّة المصادر التاريخية من جهة، وكذلك عدم وجود دراسات حديثة خاصة بهذا الموضوع. وبدون إطالة ندخل في حيثيات هذا الموضوع بصفة تحليلية بسيطة، في محاولة لإثارة الدراسات حول هذا الجانب، ما هو معروف أن استقدام، واستخدام العناصر الأجنبية في الجيش هو تقليد عالمي فأكبر الجيوش استعانت بهؤلاء المستفيدين واستفادت من خبراتهم، فالمغرب الأقصى كغيره من هاته الأمم سعى إلى استقدام عناصر أجنبية إلى صفوف جيشه سواء في العهد الوطاسي، أم العهد السعدي، وما يهمننا أكثر هو استقدام العنصر التركي العثماني.

إن تتبع مسار استقدام هؤلاء الجنود وتوقيته يكشف أن الأمر لم يكن خارج سيطرة الباب العالي سواء من قريب أو من بعيد، ويكشف أن الأمر لم يكن عفويا، فالمعطيات التاريخية تشير إلى أن الوطاسيين ربما كانوا أول من استعان بهم، حيث يقدم مار مول إحصائيات عن حجم هذا الوجود حيث يقول: «كانت قوات الوطاسيين تتكون من 30 ألف فارس وهم خير ما في المملكة من فرسان فاس وبلش، غمارة، دبدو، ومن العرب ومعهم ثمانمائة من الرماة الأتراك أو مسلمي العلوج تحت قيادة ضابط أصله فارسي (اسمه سفيان) قدم من الجزائر ومعه 400 من الأتراك» (مار مول كاربخال، 1984: 469).

يجب التذكير هنا أن هذه الإحصائيات قدمها مار مول أثناء حيثيات المعركة القائمة بين الوطاسيين، والسعديين سنة 1545 والمسماة بمعركة أم العبيد، حيث نجده في المقابل يقدم إحصائيات عن عدد الجنود الأجانب وخاصة الأتراك في جيش السعديين حيث يقول: «أما محمد (محمد الشيخ) فقد كان له 18 ألف فارس، و 300 من الرماة الأتراك وأكثر من ألف من البندقين العلوج وغيرهم» (مارمول كاربخال، 1984: 469).

و من هذا المنطلق نلاحظ أن هؤلاء المستقدمين لم يكونوا حديثي عهد في كلا الجانبين وحتى تاريخ 1545، كان هؤلاء مجندين، وبالتالي يكون قدومهم قبل هذا التاريخ، فكما هو معلوم أن الدولة المرينية استعانت بالجنود الأجانب في حروبها ومن بينهم العنصر التركي حيث كان من بين فرق جيشها فرقة تسمى الأغزاز مكونة من 1500 فارس تركي (عبد الحق المريني، 1997: ص52) كما نستخلص من أقوال مارمول مسار هؤلاء المستفيدين أي طرق قدومهم وبذلك تتضح المعالم أو الرؤى حول دور الدولة العثمانية ومخططها ولو بصفة غير مباشرة، فمن الصعب قدوم فرقة عسكرية من الجزائر اتجاه المغرب الأقصى مكونة من 400 جندي بصفة عادية، دون وجود ترتيبات سابقة ومخطط لها. ولتحديد تاريخ بداية قدوم هؤلاء نستطلع كتاب تاريخ الشرفاء لدييغو طوريس الذي يقدم لنا لمحة عن ذلك، حيث يقول عن حصار محمد الشيخ السعدي لمدينة أسفي سنة 1539: «وفي هذه الأثناء حفر الإسلاميون والأتراك خندقا يمتد إلى الباب الواقع، قرب القسبة المطلة على الشرق وهنا بنو أكواخا بأغصان الأشجار والطين، نصبوا أجبتهم، وأخذوا يقصفون المدينة بمدفعيتهم» (ديغو طوريس، 1989: 86).

وبذلك نستخلص بعض الإشارات المهمة حول هؤلاء المستقدمين من ناحية تاريخ تواجدهم وكذلك دورهم العسكري من جهة أخرى، كما نلاحظ أنه من الصعب تحديد الجهة السابقة لاستخدامهم الوطاسيين أم السعديين وذلك نظرا لنشاط الحركة السعدية منذ بداية القرن 16م ومواكبتها الضعف الوطاسي آنذاك لكن الأمر المؤكد هو ان تقليد استخدام الجنود الاجانب وخاصة العنصر التركي كان في عهد الدولة المرينية التي خلفتها الدولة الوطاسية.

وللباحث المغربي المصطفى نشوي رأي في ذلك حيث يرى ان مسألة تواجد العنصر العثماني بالنسبة للجيش السعدي في عهد محمد الشيخ كان في اطار رسمي من خلال فرمان عثمانى يقضي بالسماح للمجاهدين العثمانيين بالتوجه الى المغرب بعد طلب محمد الشيخ بنفسه من الباب العالي (المصطفى نشوي، 2017: 09)، ويوافقه في ذلك المؤرخ بوشرب في حديثه عن اتفاقية الهدنة بين الدولة العثمانية والمجر سنة 1947 والتي سرحت من خلالها الدولة العلية الاف العمال (احمد بوشرب، 1997: 98) ويسايرهم في آرائهم كذلك المؤرخ الجزائري عمار بن خروف (عمار بن خروف، 1983: 145). لكن طرح هؤلاء يواجهه غياب المستندات الأرشيفية فمصدر معلوماتهم من المصادر الاسبانية، ومن خلال عملية البحث كذلك يظهر أن الدولة العثمانية وقعت المعاهدة للفرغ لحرب الدولة الصفوية، كما نلاحظ في تلك الفترة اشتداد ضراوة الصراع العثماني البرتغالي في المحيط الهندي، وكذلك اشتداد التضييق العثماني على الأوروبيين في المتوسط. وبالتالي لا يمكن للخلافة العثمانية ان تقوم بهذا العمل وهي في عز حروبها مع البرتغاليين في المحيط الهندي، كما ان محمد الشيخ لم يكن يعترف اصلا بالخلافة العثمانية فكيف يعقل ان يقوم بهذا الطلب.

ولاكتشاف حجمهم ووزنهم داخل الجيش المغربي وبالأخص السعودي آنذاك نستطلع تصريحات البرتغاليين الغزاة آنذاك حول الأمر حيث يقول المؤرخ المغربي أحمد بوشرب: «خصوصاً أن كثرة المرتزقة في جيشهم جعلته (الملك البرتغالي) وجعلت كثيراً من البرتغاليين يظنون أنه متحالف مع الخليفة العثماني»، ويقول في موضع آخر: «سفارة البرتغال إلى الإمبراطور الإسباني شارل الخامس كانت على رأسها إحدى الشخصيات الكبرى في البلاد، وكانت مهمتها هي التنبيه إلى خطورة الشرفاء على إسبانيا نظراً لتحالفهم مع الأتراك» (أحمد بوشرب، 1984: 395) ويتبين من تصريحات الملك البرتغالي وقادته حجم تواجد العنصر التركي الذي تسميهم المصادر الأجنبية كمارمول وتوريس وبعض الدراسات التاريخية العربية بالمرتزقة، ومن هذا كذلك يتضح أن هذا التواجد لهؤلاء كان مدروساً من الباب العالي في استراتيجية لاختراق المنطقة والتحكم في الأوضاع بعد ذلك، وذلك نظراً لقوة تموقع هؤلاء المستقدمين في قيادة الجيش السعودي، حيث نجد محمد الشيخ أنه استعملهم في حراسته الشخصية. ولتأكيد هذا الرأي نستدل بحادثة استناد الدولة العثمانية على هؤلاء أثناء قيامها بتصفية محمد الشيخ السعودي، حيث كان لهم دور كبير في ذلك حيث يقول صاحب الروضة السليمانية أبو القاسم الزياني: «أنه لما قدم الجنود المبعوثين من الجزائر استقبلهم محمد الشيخ، وكانوا قواماً في البنية، واعتقد محمد الشيخ، أنه حصل على ملك الجزائر، وأمر بأن يكرمهم، وأمدهم بالخيول والسلاح، وكانوا يدخلون معه كلما دخل فكانوا يدخلون مع الكاهية كل صباح لتقبيل يد الشيخ كعادة الأتراك، كما أمر الشيخ بإكرام من قدم عليهم، وكان يوجه معهم من يدلهم على الطريق لوقت الحاجة، وكان الكاهية وقتئذ يتحين الفرصة، ولما دخل يوماً على الشيخ، وتمكن من اقتناص فرصة وجاء الثاني والثالث وضربوه» (أبو القاسم الزياني، 3033: 32).

من هذا المنطلق نستخلص الأمور التالية: أولاً طريقة قدوم هؤلاء الجنود كانت الدولة العثمانية على علم بها، وكانت محل مراقبة، وإلا كيف يتم تسيير هذه الخطة بدون معرفة المسلك وطريقة الوصول إلى شخص محمد الشيخ، وكذلك الفرار بعدها، ثانياً الدولة العثمانية ممثلة في قادة إيلاتها في الجزائر كانوا على اتصال مع الأتراك المجندين في الجيش السعودي، وإلا فكيف يفكرون في تصفية محمد الشيخ بهذه الطريقة الصامتة والهادئة، فالبلاط السعودي كان مكشوفاً لحكام الجزائر وبالتالي استقدام الجيش السعودي لهؤلاء كان مقصوداً من الباب العالي وإلا فكيف تسمح الدولة العثمانية بانضمام هذا الكم الهائل من الجنود للسعديين الذين كانوا يقاسمونهم الطموح والعداء، وللتدقيق أكثر في الموضوع نطلع على دور هؤلاء في الجيش المغربي وكذلك طرق استقدامهم والامتيازات الممنوحة لهم.

كان استقدام هؤلاء نظراً للمهارات التي كانوا يملكونها سواء في القتال أم في المهارات اليدوية كالصناعات وغيرها، وصيتهم حول ذلك ذاع حول العالم آنذاك، فما هو معروف أن العثمانيين تميزوا بصناعاتهم العسكرية وخاصة في مجال المدفعية، لذلك كانوا محل إعجاب من الأمم الأخرى وسعوا إلى تقليدهم وهو حال المغاربة كذلك الذين سعوا إلى امتلاك أسلحة ثقيلة لاستعمالها في جهادهم ضد الكفار يقول أحمد بوشرب: «وبتزايد الأسلحة النارية، تم الاعتماد على التقنيات العصرية، وتجنيد الأجانب من علوج وأتراك وغيرهم، والذين كانت تجذبهم الرواتب المرتفعة» (أحمد بوشرب، 1984: 304). إضافة لذلك مثل عنصر القوة والشجاعة والمهارة القتالية عامل جذب لاستقدامهم والاهم من ذلك كله حسب النظرة المغربية وهو عدم وجود عصبية لهم وبالتالي ضمان إخلاصهم، وعن طريق قدوم هؤلاء إلى المغرب الأقصى يقدم لنا الباحث والمؤرخ المغربي محمد نبيل ملين في كتابه الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب لمحة في قدومهم وهي تتمثل في ثلاثة طرق:

أولاً: عن طريق المعارك حيث يتم أسرهم وإدخالهم للإسلام (ليس طوعاً) واستخدامهم في الجيش، ويقصد الباحث هنا المعارك الجهادية ضد الإيبيريين.

ثانياً: عن طريق هجمات المجاهدين على الثغور الأولى.

ثالثا: عن طريق الشراء بالأغلبية العظمى كما يقول من العلوج تم شراؤهم ويقدم مثالا لذلك ففي عهد أحمد المنصور الذي كان يستقدم العلوج بفضل وساطة التجار المسلمين واليهود حيث كانوا يستقدمونهم من مواطنهم الأصلية وهم صغار (محمد نبيل ملين، 2013: 294)

هذا بصفة عامة عن العنصر الأجنبي في الجيش المغربي، فأما فيما يخص العنصر التركي العثماني موضوع الدراسة، فقد كان قدامهم أكثر تنظيما على شكل فرق عسكرية، وكانوا يدينون بالإسلام، فمن خلال ما سبق ذكره كانت تستهويهم الأجور المرتفعة حسب أحمد بوشرب، أما عن طريق قدامهم، وبناء على ما سبق فهما طريقان :
الطريق البرية: والذي كان تحت السيطرة العثمانية (إيالة الجزائر) حيث كانوا يأتون على شكل فرق منظمة تعرض خدماتها على المغاربة .

الطريق البحرية: هذا الطريق يمكن أن نستخلصه من كلام المؤرخ نبيل ملين حول أعمال الجهاد البحري الذي كان قائما على السواحل الشمالية للمغرب الأقصى حيث يقول أن الاحتلال الأيبيري لسواحل المغرب نتج عنه حركة جهادية تسمى بالمقاومة الشعبية بقيادة أمراء حرب محليين يسمون « مقدمين » وبذلك أصبح الجهاد تجارة مريحة . مثل بيع العبيد والطعام وغيرها مما أدى إلى إنشاء بعض الإمارات المحلية المختصة في الجهاد على غرار بني عروس القصر الكبير (محمد نبيل ملين، 2013 : 301)

وبناء على هذا يتضح أن الطريق البحري يمكن أن يكون إحدى المنافذ لاستقدام هؤلاء، وخاصة إذا علمنا أن هؤلاء الأمراء كانوا على تواصل وعلى علم بقوة البحارة العثمانيين، وبالتالي فكرة استقدام البعض منهم لا تبدوا غريبة فسفن أو مراكب المجاهدين المغاربة، كانت على تواصل مع نظيرتها العثمانية وهو ما سنتطرق إليه لاحقا، وبذلك يكون الطريق البحرية إحدى منافذ عبور هؤلاء وعرض خدماتهم على السلطات المغربية . مع العلم أن هذا الأمر لم يكون خافيا على الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على هذين المنفذين كما يجب التنبيه هنا إلى أن الدولة العثمانية استغلت حالة الضعف الذي كان يعاني منه المغاربة وخصوصا في الجانب العسكري، حيث كانوا يفتقدون إلى جيش منظم ومتطور آنذاك، فاستخدام المدفعية مثلا كان جديدا على المغاربة لذلك كان لا بد من استخدام المهارات الخارجية لتعويض هذا النقص وهو ما ساعد الباب العالي في استراتيجيته.

الاختراق العسكري الرسمي :

سعت الدولة العثمانية في استراتيجيتها اتجاه المغرب الأقصى إلى اختراق المنطقة عسكريا بشكل صامت وهادئ عبر السيطرة على قواعد عسكرية بحرية، مستغلة حالة الشغور البحري التي كانت آنذاك، حيث لم يعرف المغاربة منذ عهد الموحيين قوة بحرية تستطيع مجابهة الكفار الغزاة، عدا بعض الإمارة البحرية الصغيرة التي كانت تقوم بأعمال الجهاد البحرية كإمارة سلا وغيرها. والتي استفادت هي الأخرى من العنصر الأندلسي والتركي في أعمالها الجهادية .

فمحاولة السيطرة العثمانية على السواحل المغربية في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني كانت في إطار الصراع الحضاري ضد القوة المسيحية الإيبيرية، وبالأخص مشروع أو عمليات الإنقاذ العثماني للمورس كيين، حيث سارع السلطان سليمان بإرسال فرمان إلى خير الدين يأمره بالدخول إلى اسطنبول للمشورة وعلى ضوء المقابلة أدرك السلطان جيدا خلفية وأهداف السياسة الإسبانية في المغرب، ووضع المورسيكين الدقيق، ووجوب العمل على تقوية الوجود العثماني في البحر المتوسط الغربي وهذا وفقا للاستراتيجية العسكرية التي يسعى خير الدين إلى تحقيقها وتنفيذها (عبد الجليل التميمي، 1989: 16)، وفي إطار هذه المساعي كانت السفن العثمانية تطلع من اسطنبول ربيع كل سنة لتجوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة غربه حيث تركز فيه أهم قوى عدوهم، ويجب التذكير هنا أن السواحل المغربية الشمالية والغربية كانت تحت سيطرة القوى المسيحية (إسبانيا، البرتغال) حيث كانت أعمال القرصنة والتجارة صادرة عن إنهم (عبد الجليل التميمي، 1989: 16)

ففي رسالة مؤرخة في 23 جمادى 920هـ بعث بها الملك الوطاسي محمد الشيخ إلى الملك البرتغالي دون مانويل، يطلب فيها السماح للوفد المغربي بالذهاب والسفر بحرا إلى الجزائر ومن هناك إلى تونس حيث كان طلبه كالتالي: «فمرادنا أن توصون خدامكم أن لا يتعدون عليه برا وبحرا من التقى به، أو ظهر من بلاد المشرقية هذا هو غرضنا» (فالح حنظل، 1957: 301). من هذا الطلب نستطيع أن نلخص الحالة العامة والوضع العام للمنطقة في النصف الأول من القرن 16م، إضافة لذلك يجب التنويه إلى أن المقصود من مصطلح الاختراق الرسمي أن القوات المخترقة المحدودة كانت تتلقى الأوامر مباشرة من الباب العالي عكس الاختراق غير الرسمي الذي كانت له أهداف بعيدة المدى. ولتأكيد ذلك نستشهد بوثيقة محاكمة البحار الإسلامي (علج) المدعو مامي والتي قام بتعريبها المؤرخ المغربي أحمد بوشرب بالمدعو مامي الذي كان في الأسر في الجزائر ثم أسلم وانتقل بعدها إلى حجر باديس سنة 1542 كما تشير إلى أن هذا العلج سخر خلال إقامته بالجزائر والمغرب في أنشطة ذات ارتباط بالبحر (أحمد بوشرب، 2013: 88).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحار كان تحت خدمة بعض القادة البحريين في إيالة الجزائر وبالتالي يكون أمر مجيئه إلى المغرب مقصود ومنسق وذلك بعد ترتيبات مسبقة، ومنه تتضح طموحات الباب العالي على السواحل، كما تشير بعض الإشارات التاريخية في كتاب العلاقات الإنجليزية المغربية لبداية الاختراق العثماني الصامت عسكريا حيث نجد العثمانيون يسعون بكل ثمن إلى الحصول على موطأ قدم لهم في منطقة المغرب الأقصى، حيث قاموا سنة 1522 من طرد الإسبان من حصن بنون دي فليز دي لاجوميرا (ب.ج. روجرز، 1900: 38).

فالمصادر الإسبانية تحدثت عن النشاط العثماني في الحوض الغربي للمتوسط وخاصة على سواحل المغرب الأقصى حيث تذكر انه في سنة 1531 عرفت المنطقة نشاطا كبيرا للسفن العثمانية (H. De carteries, 1909, 02)، فالشواطئ المغربية كانت واجهة آمنة لسفن العثمانيين التي كانت تجاهد وترابط في شمال المتوسط حتى جبل طارق حسب ما يذكر مارمول أنه خلال شهر سبتمبر 1540 غادرت ميناء الجزائر قوات بحرية تتألف من 16 بارجة فيها 1600 جندي تحت قيادة قارة مامي والقرصان على أحمد قصد مهاجمة السفن الإسبانية وبعد مرور الأيام وتوالي الأحداث رحلوا بعد انتهاء الغزوة إلى المغرب قاصدين تطوان حيث باعوا في أسواقها غنائم وسبائهم ثم توجهوا إلى باديس لتطهير سفنهم (مارمول كاربخال، 1984: 500).

ويجدر التنكير هنا إلى أن باديس كانت تحت تصرف وسيطرة الوطاسيين في هذه الفترة ومنه يتضح أن التدخل العثماني البحري كان منظم ومحدود كذلك، فإذا كان الاختراق غير الرسمي مسى الجانب البري فإن الاختراق الرسمي المباشر مسى الجانب البحري وذلك نظرا للفراغ البحرية في منطقة المغرب، ولحماية مصالحها في المتوسط وفي المنطقة، عملت الدولة العثمانية على الدولة على اختراق الوضع بصفة صامتة وهادئة فالمعطيات التاريخية تشير إلى أن بدايات الاختراق كان في العهد الوطاسي «فمنذ 1531 والتقارير تفيد بوجود قطع من أسطول خير الدين بربروسا في مينائي تطوان والعرائش، وبعد زمن قصير أثمر التعاون الوطاسي العثماني على استعادة مرسى غيساسة الذي كان بيد الإسبان ومحاصرة ثغر مليلة» (محمد نبيل ملين، 2013: 30) ويؤكد المؤرخ عبد الكريم كريمة ذلك حيث ان العثمانيين كان لهم دور كبير في استرجاع هذا الميناء إضافة إلى مناطق أخرى معلا سبب لجوء المغاربة لذلك التعاون هو عجزهم وضعف امكانياتهم وكذلك تشتتهم (عبد الكريم كريمة، 2006: 26).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاختراق العثماني كان بصفة رسمية، كما أن التعاون العثماني الوطاسي حسب قول ملين السابق الذكر، كان في إطار التعاون الرسمي لمحاربة القوى الأيبيرية، ويبدو كذلك أن الباب العالي استغل حالة الضعف السياسي والعسكري للوطاسيين لإنجاح استراتيجيته خاصة في ظل التكاليف المسيحية على المغرب الأقصى، والذي يتلخص عموما في قصيدة الشاعر Gil Vicente البرتغالي لتشجيع المقاتلين البرتغاليين أثناء عملية غزو واحتلال أمور سنة 1513 من قبل Jaime دوق برا فانكا حيث أنشد قائلا:

فصاعدا، فصاعدا.

كل الجنة تفضلك.

ملك فاس، ملك فاس.

كانت إفريقيا للمسيحيين (Antonio Dias farinha, 1999: 25).

وأمام عجز المغاربة عن مواجهة القرصنة البحرية الأيبيرية، وحمل راية الجهاد وذلك لافتقادهم لقوة بحرية، وبالتالي كان الوجود العثماني ضرورة لذلك، «فأعمال القرصنة المنطلقة من العرائش وسلا من تدبير قرصنة أترك وأندلسيين» (أحمد بوشرب، 1984: 27).

وتبين من ذلك أن الاختراق العسكري الرسمي العثماني كان في أحيان عدة خارج نطاق السلطة الرسمية في المغرب، حيث كانت المدن البحرية المغربية تحت سيطرة الأندلسيين خاصة، والذين كانوا يسعون إلى ربط تعاونهم مع الأسطول العثماني فالعرائش، وتطوان، وباديس كانت وجهة البحارة العثمانيين وهو ما تشهد عليه الفترات اللاحقة.

إن عملية الاختراق الرسمي البحري الاستراتيجي هذه عرفت تزايد وتطورا ملحوظا خاصة في منتصف القرن 16م، أين بدأت ملامح هذه الاستراتيجية تتضح للعيان، فما هو ملاحظ لدى الباحثين والمهتمين بموضوع العلاقات العثمانية المغربية عامة هو أن الدولة العثمانية لم تولي عنايتها الكافية لضم المغرب بغض النظر عن الظروف الأخرى المتمثلة في المسألة الدينية ورغبة الدولة العلية توجيه ثقلها وقواتها صوب القوى المسيحية إضافة إلى عوامل أخرى، لكن بمجرد التدقيق والتعمق في الاستراتيجية الدولية العثمانية يتضح مدى الاهتمام الذي خصت به المغرب الأقصى. ولعل أهم ما يؤكد نوايا الدولة العثمانية في التمركز على سواحل المغرب الأقصى بصفة مباشرة هو سيطرة العثمانيين على حجر باديس، تلك القلعة الصخرية الاستراتيجية، يأتي ذلك كنتيجة الأوضاع المغرب الأقصى السياسية المتمثلة في الصراع السعودي الوطاسي. فبعد الاتفاق الذي أبرم بين صالح رايس وأبو حسون الوطاسي للخروج من فاس عقب مساندة العثمانيين لهذا الأخير في استرجاع عاصمة ملكه التي فقدتها لصالح غريمه ملك مراکش محمد الشيخ السعودي، خرج على إثرها صالح رايس من المدينة باتجاه إيالة الجزائر، سمع أخبارا تفيد بتولي ابن الوطاسي قيادة موقع باديس (أنظر التعليق رقم 02) فغضب وأرسل لأبي حسون يأمره ويطلبه بإلحاح على تسليم حجر باديس إلى قائد الأسطول التركي كما يقول مار مول يتألف من 15 قطعة كانت راسية في عرض باديس فأعرض أبي حسون عن ذلك، لذلك أمر صالح رايس قائد الأسطول بالاستلاء عليها (مار مول كاربخال، 1984: 487).

ومن خلال هذا نكتشف أن الاستراتيجية العثمانية في هذه الحادثة كانت بصفة مباشرة نظرا لعملية السيطرة التي كانت بالقوة رغم الحيلة الذي استعملها ذلك القائد العثماني الذي أجبر قائد الموقع على تسليمها للعثمانيين أما الأمر الثاني فتمثل في نبرة الإلحاح التي خاطب بها صالح رايس أبو حسون والتي تدل على المكانة الاستراتيجية للمغرب الأقصى في استراتيجية العامة في المتوسط.

كما يجب التذكير أيضا أن عملية الاختراق هذه كانت بصفة محدودة مست المناطق الساحلية فقط، لأن المناطق الداخلية لم تكن ضمن حسابات الباب العالي مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، والدليل على ذلك هو عدم نية صالح رايس المكوث البقاء في فاس، يذكر المؤرخ طوريس أن الوجود العثماني في موقع حجر باديس استمر لمدة عشر سنوات كاملة (دييغو طوريس، 1989: 168) ومن هنا نطرح عدة أسئلة حول ذلك هذه المدة ألم تتحدث أي عملية للتواصل بين السكان المحيطين بالموقع والقوات العثمانية، وكذلك بينهم وبين مجاهدي المدن المغربية الساحلية الأخرى ؟ .

هذا التساؤل يمكن أن يجيب عليه الباحث المغربي عبد العزيز بنعبد الله الذي يقول أن : «مارتيل هو ميناء تطوان كانت ترابط فيه سنة 972هـ/ 1564م سفن القرصنة الجزائريين، تلجأ للمرسى للتزود بالماء والطعام» (عبد العزيز بنعبد الله، 2005: 09). وبهذا نستطيع أن نحدد ملامح تلك العلاقة ولو بصورة بسيطة وخاصة طبيعتها الحسنة أو الجيدة،

فتطوان التي كانت ملجأ لمجاهدي المغرب ومقرا لهم، كانت تمثل قاعدة خلفية للقوات العثمانية البحرية، فمن غير الممكن لجوء هاته السفن للتزود بحاجات حيوية دون وجود خلفية أو رابطة حسنة من الجانبين. وفي مصادر إسبانية يذكر أنه بعد استيلاء الإسبان على حجر باديس لم يبقى للسفن العثمانية في المتوسط من الجزائر إلى بوغاز سوى هذا الوادي «مصعب نهر تطوان» (عبد العزيز بن عبد الله، 2005: 09).

إن الاختراق أو الحضور العثماني البحري على السواحل المغربية كان يتم بصفة صامتة وهادئة قبل تاريخ تمكن المغاربة من تقوية وتوحيد أركان دولتهم وخاصة في عهد عبد الله الغالب، لكنها لم تتوقف يوما (الدولة العثمانية) عن طموحها لضم المغرب الأقصى والدليل على ذلك استراتيجية السلاطين الآخرين اتجاه المغرب الأقصى وخاصة في عهد السلطان مراد الثالث.

3.I-الاختراق السياسي العثماني لمنطقة المغرب الأقصى: بعد انغلاق الساحة السياسية في المغرب الأقصى وخاصة مع بداية الربع الثاني للقرن 16م كنتيجة للصراع السلطوي بين بني وطاس والسعديين، ومع تنامي قوة السعديين المعارضين للدولة العثمانية لم تستطع هذه الأخيرة التوسيع أو على الأقل ربط علاقات جيدة، من خلال كسب المغاربة إلى صفها ولذلك كانت استراتيجية الاختراق الصامت لا مفر منها .

وقبل التطرق لهذا الاختراق في القرن السادس عشر ميلادي يجب الإشارة الى ان بداية التواصل العثماني المغربي يرجع قبل هذه الفترة ففي سنة 1445/857م قام المغاربة في عهد عبد الحق بن ابي سعيد المريني بإرسال سفارة العاصمة العثمانية (عبد الهادي التازي، 2001: 62) فخلال هذه الفترة منطقة الحوض الغربي للمتوسط وخاصة المغرب الأقصى لم تكن ضمن اهتمامات الباب العالي الذي ارتكزت استراتيجيته في التوسع شرق أوروبا كما يجب الإشارة الى ان اول تواصل بين الجانبين في بداية القرن 16م وقبيل الفترة التي نحن بصدد دراستها كان سنة 1517 من خلال تواصل عروج بربروسا مع السلطان الوطاسي حيث اثمر ذلك قيام هذا الاخير اثناء محاصرة الاسبان لعروج بمحاولة المساعدة لكن جهوده فشلت بسبب طول المسافة وحيلولة الاسبان الذين كانوا في مليلية دون وصوا هذه المساعدات (F.De Haedo, 1881: 30).

ولتتبع مسار هذا الاختراق السياسي في الفترة ما بين 1520 و 1566 نستطيع تحديده، من خلال أول حدث والمتمثل في التدخل في حيثيات الصراع بين الوطاسيين والسعديين فالفرصة الأولى التي أتت أمام الباب العالي استغلها، حيث كانت البداية بمراسلة والدة السلطان الوطاسي للسلطان العثماني سليمان القانوني بعد اجتماعها بالأشراف ووكلاء البلاد لطلب المساعدة في استرداد الأسرى وعلى رأسهم أحمد الوطاسي لدى محمد الشيخ من خلال توجيه أمر له « وكان هذا العرض معقولا مع آمال السلطان سليمان لأنه كان يريد سحق الأشراف لكونهم يدعون أنهم من سلالة النبي صلى اله عليه وسلم وأن الخلافة من حقهم وأن السلطان سليمان مغتصب للخلافة وكان أتراك الجزائر يسعون إلى ذلك أيضا» (عزيز سامح إتر، 1989: 177). وعلى إثر ذلك بدأت الدبلوماسية العثمانية تتحرك على وتر الخلافات الوطاسية السعدية حيث قام السلطان سليمان بإرسال مبعوث له إلى محمد الشيخ السعدي لهذا الغرض ففي سنة 1548 حلت سفارة السلطان العثماني على بلاط محمد الشيخ (انظر التعليق رقم 03) وكان خطاب السلطان العثماني استفزازيا حيث وصف محمد الشيخ شيخ العرب مما جعل محمد الشيخ يمتعض ويغتاظ من ذلك، وكانت ردة فعله إطالة الجواب وكذلك مقولته الشهيرة للمبعوث العثماني خصوصا بعد دعوة السلطان العثماني له بالدعوة له على منابر المغرب وكتابة اسمه على السكة كما كان يفعل بنو مرين حيث قال: « الجواب عند الرأي نكون في مصر إن شاء الله واكتب لسلطان القوارب» (أبو القاسم الزياتي، 3033: 32).

وبهذا يمكن تفسير خطاب السلطان سليمان الاستفزازي من خلال جانبين: الجانب الأول هو أن نبرة الخطاب كانت تحمل ثقة تامة ويرجع ذلك ربما لتيقن السلطان العثماني من قوة الاختراق الذي حققه ، واطلاعه على الوضع العام بالمغرب، الجانب الثاني ربما يكون ناتج عن سوء تقدير السلطان العثماني لقوة محمد الشيخ السعدي، أما فيما يخص أمر

دعوة بني وطاس للسلطان العثماني وضرب اسمه عليه فإنه لا توجد شواهد على ذلك حتى الآن لا في المراسلات الرسمية ولا حتى في الشواهد المادية، لكن يبقى مجال البحث فيها مفتوحا خصوصا أن الأرشيف العثماني لم يستغل بصفة عامة . الحدث الثاني الذي يبرز حقيقة محاولة الاختراق العثماني السياسي للمغرب الأقصى هو استنجد أبو حسون الوطاسي بالعثمانيين، بعد فشله في الحصول على دعم الإسبان والبرتغاليين الذين منوا عليه بالقليل من العناد (05 سفن و500 جندي) لذلك التجأ إلى إيالة الجزائر العثمانية التي كان على رأسها صالح ريس الذي رأى أن الفرصة مواتية لبسط نفوذ العثمانيين على المغرب الأقصى وبعد اتفاق عقد بين الجانبين، غادر صالح ريس مقر إقامته رفقة أبي حسون باتجاه فاس لتحريرها من قبضة محمد الشيخ (مار مول كاربخال، 1984 : 482).

تجدر الإشارة أن هذه الحادثة كان لها أثر كبير في تطور مسار الوجود العثماني في المغرب الأقصى من خلال اكتساب أو الحصول على أهم نقطة بحرية أخرى بعد سقوط الوطاسيين وكذلك استتباب الأمر للسعديين الذين أصبحوا أكثر قوة وتهديدا للعثمانيين وخصوصا بعد رغبة محمد الشيخ في توسيع حدود مملكة من خلال سيطرته على تلمسان في 10 جوان 1550 بعد حصار دام تسعة أشهر ووصوله حتى منطقة وادي شلف بإيالة الجزائر أين واجهت قوات ابنه محمد الشيخ في توسيع حدود مملكته ووصوله حتى منطقة وادي شلف بإيالة الجزائر أين واجهت قوات ابنه محمد الحران رد فعل العثمانيين بقيادة حسن باشا الذي شكل قوة من خمسة الاف رجل وثمانية الاف رجل من القبائل كانوا تحت قيادة عبد العزيز سلطان بني عباس حيث أدت هذه الحملة إلى مقتله (E. Mercier, 1868 : 71).

وعلى إثر ذلك سارعت الدولة العثمانية لاحتواء الوضع وجس نبض محمد الشيخ من خلال إرسال مبعوث سنة 961هـ /1554م، إلى هذا الأخير بقيادة الفقيه الصالح أبا عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي (انظر التعليق رقم 04) لأجل عقد المهادنة وتحديد البلاد، (أبو العباس أحمد بن خالد، 1995 : 26) كما قامت الدولة العلية بموقف دبلوماسي إيجابي اتجاه المغاربة من خلال السماح لركب الحجيج المغربي بالمرور والذهاب إلى بلاد الحرمين حيث كان لهذا الموقف هدفين أساسيين: الأول يتمثل في إبراز قوة العثمانيين والثاني إبراز دورهم الشرعي في حماية المسلمين (محمد مزين، 1982 : 33) ، فالسياسة العثمانية تقوم على مجارة محمد الشيخ بالطرق الدبلوماسية، فحسب الوثائق المتوفرة لدينا، كانت أول المراسلات بين الجانبين سنة 959هـ/1552م، حيث أرسل السلطان سليمان ثلاثة خلع سنوية إلى حاكم فاس الشريف محمد وكما هو معلوم فإن الخلع تمنح إلى ولاية الأمصار كما هي عليه العادة دائما وهي محاولة من السلطان العثماني دون تصريح لإحكام سيطرته على فاس، حيث كان نص الخطاب كالتالي: «فأنعمنا عليك وعلى ولديك بثلاث خلع سنوية، لتكون صلة للمحبة منا وسببا لنسخ المودة بيننا، على أن مراد حضرتنا العلية أن تكون أهالي الإسلام وحماة دين النبي عليه السلام في أيام دولتنا العادلة في أكمل راحة» (أرشيف رئاسة الوزراء التركية، رقم 888، 1552 : 02).

أما الموقف العثماني البارز من محمد الشيخ فينظر في خطاب السلطان سليمان إلى محمد الشيخ في نفس السنة 1552، يبرز فيه السلطان العثماني أخطاء والي الجزائر حسن باشا ويحمله المسؤولية في تدهور الأوضاع مع جيرانه السعديين حيث كان خطابه كالتالي: «ولما بلغ إلى مسمعنا الشريف أن أمير الأمراء بولاية الجزائر، سابقا حسن باشا، لم يحسن المجاورة مع جيرانه ومال إلى جانب العنف، والاعتساف ونبذ وراء ظهري طرق الوفاق والائتلاف وسد باب الاتحاد مع المجاهدين حماة الدين لذلك بدلناه» (أرشيف رئاسة الوزراء التركية، رقم 888، 1552 : 09). ويجب التنويه هنا إلى أن هذا الموقف لم يكن نابعا من ضعف عثماني اتجاه المغرب بل كان موقفا دبلوماسيا والدليل على ذلك، حادثة مقتل محمد الشيخ سنة 1557، لتواصل عملية الاختراق السياسي العثماني للمغرب الأقصى من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السعدية واستغلال حالة الخلاف بين الأمراء، حيث لجأت إلى استقبال الأمراء المعارضين وذلك خصوصا بعد حادثة مقتل محمد الشيخ السعدي التي تعتبر نتيجة واضحة ومباشرة للاستراتيجية الاختراق العسكرية السابقة والسياسية كذلك.

لكن سياستها هذه وجدت معارضة شديدة من قبل خليفة محمد الشيخ وهو السلطان عبد الله الغالب الذي خلفه حيث كانت ردت فعله عنيفة من خلال محاولته لاحتلال تلمسان لأكثر من مرة حيث قام في نفس سنة وفاة ابيه بحملة لكنها انتهت برد عثماني عنيف من طرف حسن باشا حيث انتهت برد قوات الغالب من تلمسان وجره للداخل بعد معركة وادي اللين التي كانت بمثابة انتصار للغالب بانسحاب العثمانيين منها ليعاود محاولته سنة 1560 والتي انتهت بالفشل كسابقتها (ابراهيم حركات، 2000: 253) فتلمسان كانت بالنسبة للمغاربة هي محور القوة بين الجانبين فمن يسيطر عليها يحقق اكبر انجاز وهو ما يلاحظ كذلك في تمسك العثمانيين بها ومحاوله محمد الشيخ السعدي احتلالها كلفته حياته سنة 1557 (فاضل بيات، 2019: 79)، ونفس الشيء بالنسبة للسلطان الغالب الذي سحبت الدولة العلية البساط من تحت اقدامه لصالح خصومه.

وامام هذا الوضع سعت الدولة العثمانية لبسط نفوذها بطرق اخرى من خلال تولية الأمراء المواليين لها حيث قامت في نفس السنة بمحاولات عديدة لإبراز نفوذها ففي رسالة مؤرخة سنة 972هـ / 1564م بعث بها السلطان سليمان القانوني إلى والي الجزائر حسن باشا بطلب فيه إيواء الأسرى الفارين من حكم السلطان المغربي عبد الله الغالب الذي كان أكثر تشددا في موقفه اتجاه العثمانيين من أبيه، وكان خطابه كالتالي: «وقد أرسل حكم همايوني عن طريقك إلى شقيقي حاكم فاس المشار إليه والمقيمين من طرفك فعليك مواساتهما بالوجه الذي تراه مناسبا» (الأرشفيف الوطني الجزائري، رقم 06، 1564: 451)، وفي رسالة أخرى مؤرخة في نفس السنة 972هـ / 1564هـ من السلطان سليمان إلى عبد المؤمن وعبد الملك إخوة حاكم فاس عبد الله الغالب جاء فيها ما يلي: «حكم إلى خلفي الأمجاد، والأكارم، شرفي المحامد، والمكارم المختصان بمزيد عناية الملك الدائم الشيخ عبد المؤمن والشيخ عبد الملك دام علوهما ورد إلى باب سعادتنا خطابكما المتضمن رجائكما بإعانة أسطولنا الهمايوني لتحقيق أمالكما»، حيث كان رد السلطان عليهما ايجابيا كالتالي: «عند وصول أمري الشريف الواجب إتباعه ألا تغفلا على مداراة شقيقكما بالأسلوب الذي يراه حسن باشا مناسبا دام إقباله» (الأرشفيف الوطني الجزائري، رقم 06، 1564: 451)

ويجب التنويه هنا إلى أن استراتيجية الاختراق هذه كان لها الأثر الفعال جدا في المراحل الموالية لفترة الحكم السلطان سليمان وخاصة في فترة السلطان مراد الثالث وإعطاء هذه الاستراتيجية أكثر دفعا وقوة سعي الباب العالي إلى تقريب هؤلاء الأمراء أكثر حيث قام حسن باشا سنة 1559 بمصاهرة عبد المؤمن السعدي وجعله حاكما على تلمسان ، لتتوالى بعدها استراتيجية الدولة العثمانية من سلطان لآخر بعد وفاة السلطان سليمان القانوني سنة 1566 (كاظم عبد نيتش، 2016: 250).

II-موقف المغاربة من استراتيجية الدولة العثمانية: [1520-1566]:

II-1 سياسيا وعسكريا: إن الموقف المغربي من استراتيجية الدولة العثمانية من خلال هذه الفترة تميز بموقفين يمثلان سلطتين متصادمتين هما السلطة الوطاسية الأقلية والسلطة السعدية الصاعدة. فالسلطة الأولى أي الوطاسية كان موقفها ايجابيا من الدولة العثمانية وذلك بغض النظر عن تخوف سلاطينها من أطماع الباب العالي اتجاههم حين كان موقفهم هذا ناتجا عن حالة الضعف التي كان فيها، حيث كانت في صراع على جبهتين: الجبهة الخارجية المتمثلة في المسيحيين (إسبانيا، البرتغال) والجبهة الداخلة المتمثلة في الشرفاء السعديين الذين التفت حولهم الطرق الصوفية ومن ورائها الشعب المغربي وخاصة في الجنوب لذلك لم يكن لها خيارات اتجاه الاختراق العثماني سوى المهادنة والحفاظ على استقرار الجبهة الشرقية لمملكتهم، ويبرز موقف السلطة الوطاسية في الكثير من الأحداث من بينها رسالة أم مولاي أحمد الوطاسي للسلطان سليمان وكذلك لجوء أبو حسون الوطاسي للعثمانيين في الجزائر لطلب مساعدتهم في استرجاع عاصمة ملكة فاس، كما يظهر حسن الموقف هذا في استراتيجية الباب العالي، فما هو ملاحظ أن الاختراق العثماني كان في قمة نشاطه وفعاليته في العهد الوطاسي.

أما فيما يخص السلطة السعدية التي بدأت تأخذ زمام الحكم مع مطلع النصف الثاني من القرن 16م بصفة نهائية، فكان موقفها عدائيا اتجاه استراتيجية الدولة العثمانية هذا الموقف يترجم من خلال مواقف أو أعمال سلاطين السعديين

وخاصة محمد الشيخ، وابنه عبد الله الغالب. فأول شيء قام به محمد الشيخ توحيد الجبهة الداخلية وذلك بواسطة أمرين مهمين: الأول هو القضاء على السلطة الوطاسية والتي كانت بالفعل سنة 1549 أما الأمر الثاني، فهو التخلص من المنافسين له في الحكم وخاصة إخوته (الأعرج) « وقد ظل محمد المهدي لفترة طويلة ساكنا هادئا يحاول الحصول على الاستقلال في ملكه، وتجنب خلال تلك الفترة الاعتداء على أي طرف من الأطراف، لكنه كان يطمح لتوسيع أملاكه، فكلف ابنه عبد القادر بالسيطرة فشتالة الواقعة على سفوح جبال الأطلس، فلما سمع أحمد الذي كان بتاغيلالت جهاز جيشه لمواجهة ابن أخيه حيث انتهت المعركة بانهزام قوات الأعرج وتم أسره واعترافه بحكم أخيه محمد المهدي على مدينة فشتالة، وتادلا سنة 1544» (سامح عزيز التر، 1989: 176).

للتزايد طموحات محمد الشيخ المهدي بعد ذلك إلى التوسع على حساب مملكة فاس والتي دانت لها سنة 956هـ/ 1549م ليوجه أنظاره بعدها إلى الحدود الشرقية المتاخمة لحدود إيالة الجزائر العثمانية وبذلك يكون محمد الشيخ قد وفى بوعده للسلطان سليمان حينما خاطبه سنة 1548 بسلطان القوارب في رده على مبعوث السلطان العثماني والذي أمره بإلغاء السلطان سليمان نوايا محمد الشيخ في الملك والخلافة وأخبره أن الملتقى يكون بمصر (محمد الصغير الأفراني، 1998: 73). حيث كانت البداية بتجهيز جيشه لغزو تلمسان سنة 958هـ/ 1550م بقيادة ابنه محمد الحران وعبد القادر حيث اخترقت قواتهما العمق الجزائري لتصل إلى سهل الشلف بالسيطرة على مستغانم حيث قام باستغلال انشغال والي الجزائر حسن باشا بالتحضير لفتح وهران (فاضل بيات، 2007: 601) بحيث يقول المؤرخ احمد توفيق المدني ان السعديين يتحملون مسؤولية بداية التوتر بين الجانبين من خلال خرق الهدنة بين الجانبين (احمد توفيق المدني، دت: 327) ومحمد الشيخ كان يريد بعمله هذا التقرب من الجزائريين أكثر فبعض لمصادر التاريخية تشير الى ان قدومه كان بطلب من اهالي تلمسان (De Grammont, 18 : 293). وكان لجوايسيه دور كبير في ذلك من خلال التقارير التي كانت تأتيه من الجزائر (عبد المنعم الجميحي، 2007: 178)، لكن محمد الشيخ لم يكن على علم بالاختراق العثماني لجيشه الذي كان به كثير من الجنود العثمانيين.

و بعد فشل حملته في التوسع على حساب إيالة الجزائر العثمانية ومقتل ابنه الحران لجأ إلى التواصل مع القوى المعادية للدولة العثمانية وفق «قاعدة عدو عدوي صديقي» المشهورة في عصرنا هذا، حيث «وصل التحالف بين السعديين والإسبان إلى قدم التحالف وإقامة المشاريع لطرد الأتراك العثمانيين من الجزائر الأمر الذي لم يكن ليزيد العلاقات الجزائرية السعدية إلا توترا» (عمار بن خروف، 1983: 52). فمحمد الشيخ الذي اتخذ لقب ملك إفريقيا (دييغو طوريس، 1984: 64) سعى جاهدا لوقف الاختراق العثماني والحد منه، وخاصة في الجانب العسكري فنظرا لتركز القوات العثمانية المحدود على السواحل المغربية، وقيامها بعملياتها العسكرية من خلال هذه القواعد، الأمر الذي لم يعجب محمد الشيخ الذي سعى لامتلاك أسطول قادر على تسهيل مهمته، في استرجاع الثغور المحتلة وضمان استقلال بلاده أمام الأطماع التركية حسب وصف بوشرب (أحمد بوشرب، 2013: 22)، وما هو ملاحظ هنا هو أن مشروع محمد الشيخ البحري هذا فشل لعدة اعتبارات منها وبدرجة أقصى عدم الاهتمام بهذا الجانب مقارنة بالجانب البري وذلك بسبب إنشاء أسطول بحري يحتاج جهد كبير وكذلك وقت طويل وكذلك مهارات عالية. وهو ما كان يفتقده السعديين الذين كانوا يقاتلون على عدة جبهات.

لكن الباحث المغربي محمد رزوق له رأي مخالف، اتجاه فشل مشروع محمد الشيخ في بناء أسطول بحري حيث يقول أن السبب الأول في فشله هو الأطماع التركية اتجاه المغرب، ويؤكد كلامه ذلك استنادا على مجموعة من الوثائق الإسبانية التي تتحدث عن مشروع محمد الشيخ وإنقاذ مسلمي الأندلس من خلال إنشاء أسطول بحري فالوثيقة الأولى عبارة عن تقرير بعثه حاكم وهران الكونت دالكوديت الى حكومته في 21 أبريل 1549 ذكر أن محمد الشيخ كتب إلى باشا الجزائر يعرض عليه القيام بعمليات مشتركة لفتح وهران و المرسى الكبير، وأنهما يستطيعان بعد ذلك أن يعلنوا الحرب على

إسبانيا (محمد زروق، 1998: 155)، وفي وثيقة أخرى بعثها من جبل طارق Luis de rue do بتاريخ 06 فبراير 1549، تشير على أنه «محمد الشيخ» على اتفاق مع الأتراك وأنه يسعى لبناء أسطول لتحرير جميع السواحل المغربية (محمد زروق، 1998: 155)، وسانده في رأيه كذلك المؤرخ عبد الكريم كريم (عبد الكريم كريم، 2006: 76) ومن خلال هذا يمكننا تحليل خطاب هذه الوثائق وفق معطيات تاريخية راهنة آنذاك وذلك من وجهتين نظر مختلفين:

وجهة النظر الأولى أن صاحب التقرير المؤرخ سنة 1549، يكون قد أخطأ في تقديرته حول العلاقات العثمانية المغربية آنذاك، وأنها ربما كانت بناء على تخمينات سطحية، بدليل أن حلفاءهم البرتغاليون كانوا قد ظنوا سابقا في سفارة إلى ملك إسبانيا شارل الخامس أن السعديين هم في تحالف مع العثمانيين، وذلك نظرا لكثرة الجنود الأتراك المستأجرين وهو تقرير خاطئ عن طبيعة العلاقات السعدية العثمانية آنذاك وبالتالي فالموقف الإسباني البرتغالي كان في طريق واحد وهو ناتج عن التخوف من النشاط العثماني في غربي المتوسط. إضافة إلى ذلك ففي نفس السنة 1549 وقبلها سنة 1548 كان محمد الشيخ قد رد بطريقة سيئة على السلطان العثماني سليمان القانوني من خلال وصفه بسلطان الحوامة، وفي السنة التي تلتها قيام صالح رايس بمساعدة أبو حسون الوطاسي على استرجاع فاس التي كانت تحت سيطرة محمد الشيخ، ويضاف إلى ذلك أيضا أن الدولة العثمانية لم تكن لتقبل باتفاق مع شخص يقاسمها الطموح والعداء، ولم تكن تعتبر أصلا محمد الشيخ ملكا على المغرب ففي رسائل السلطان سليمان محمد الشيخ كان يصفه بالحاكم، وبالتالي التقرير هذا كان ربما ناتج عن استهتار الإسبان وتخوفهم من مشروع عثماني سعدي وهناك الكثير من التقارير التي تؤكد ذلك.

أما وجهة النظر الثانية هي: أن ربما الباحث المغربي محمد زروق استند في تحليله لتلك الوثائق، وحكمه حول أن سبب فشل المشروع البحري السعدي هو الأطماع العثمانية على نص خطاب السلطان العثماني إلى محمد الشيخ سنة 1552 الذي ذكرناه سابقا مفاده أن السلطان العثماني عاتب والي الجزائر حسن باشا لما فعله اتجاه محمد الشيخ من خلال مقتل ابنه الحران وبالتالي السلطان سليمان حمل والي الجزائر مسؤولية تدهور العلاقات مع السعديين حيث كان الخطاب كالتالي: «ولما بلغ إلى سمعنا الشريف، أن أمير الأمراء بولاية الجزائر سابقا حسن باشا لم يحسن المجاورة مع جيرانه، ومال إلى جانب العنف، والاعتساف ونبذ وراء ظهري طرق الوفاق، والائتلاف، وسد باب الاتحاد مع المجاهدين حماة الدين لذلك بدلناه» (ارشيف رئاسة الوزراء التركية، رقم 888، 1552: 09).

وتجدر الإشارة هنا أن موقف الباب العالي في هذا الخطاب دبلوماسي بصفة أكبر وذلك بناء على معطيات تاريخية راهنة آنذاك تمثلت بصفة خاصة في مقتل محمد الشيخ في 23 أكتوبر 1557، إضافة إلى قيام السلطان العثماني بإعادة تعيين حسن باشا في حكم إيالة الجزائر وبالتالي تحيته في السابق لم تكن بسبب ما فعله اتجاه السعديين أو مخالفته لأوامر السلطان العثماني فهدف هذا الخطاب من السلطان العثماني رهو لكسب ود محمد الشيخ وجس نبضه وجذبه إلى صفه كما فعل الأمراء الحفصيين في تونس، وبالتالي التقارب العثماني كان ظاهريا فقط وبالتالي لا وجود لتحالف عثماني سعدي كما يقول الباحث محمد زروق لكن بغض النظر عن هذه الآراء، لا يمكن إنكار جهود السعديين في إنفاذ أهالي الأندلس، ولا يمكن كذلك تحميل العثمانيين لوحدهم فشل المشروع السعدي، ليواصل بعدها السلطان عبد الله الغالب موقفه المعادي للعثمانيين بعد مقتل أبيه في 23 أكتوبر 1557 ومن أبرز الأعمال التي قام بها في هذا الإطار، انتصاره على العثمانيين في معركة واد اللين سنة 1558م كما قام سنة 1564 بتسليم موقع حجر باديس الإسبان بعد اتفائه وتحالفه مع الإسبان على إنهاء الوجود العثماني .

II-1 دينيا: أن الموقف المغربي وخاصة السعدي في هذا الجانب كان داخليا أكثر منه خارجيا أي أن محمد الشيخ السعدي عمل على وقف وقطع أي صلة للعثمانيين مع الطرق الصوفية المغربية، فما هو معروف أن التوجه الديني للعثمانيين كان يميل إلى التصوف بدليل مكانة هؤلاء أيام العثمانيين في كل الأقطار الإسلامية (اكمل الدين إحسان اغلو، 1989: 157)، وبما أن المغرب كان يعيش على وتر انتصار وظهور الشرفاء السعديين الذين استفادوا من الدعم الصوفي لهم حيث يقول المؤلف المجهول في كتابه تاريخ الدولة السعدية التكمادرتية: «وقد طالت الحروب مع النصارى إلى أن توجه للجهاد

الأخوين مولاي محمد الشيخ وأخوه فانتسبوا لأهل سوس وقالوا لهم: نحن إخوانكم ومالنا في الدار إلا جدا واحدا ثم انتسبا لهم بأنهما شريفان والأمر كما ذكر ليواصل قوله: إلى أن أخذ دار النصارى فاستقاما لهما الأمر وأنهما القبائل يسعد أنهما على دار النصارى فاستقاما لهما الأمر أنتهما القبائل يسعدانها على دار النصارى فاستقاما لهما الناس وكثرت حشودهما وجموعها فزحفا إلى مراكش» (مجهول، 1994: 14).

حيث تحالف شيوخ رجراجة مع السعديين وهو ما أعطى الحركة السعدية دفعة قوية ومنهم الشيخ محمد باعزي البطريرشي السعدي الرجراحي الذي تبدأ منه مواسم رجراجة وكانت له زاوية كبيرة بأسفي (محمد السعدي الرجراحي، 2004: 21) ليقوم محمد الشيخ بخطوة ذكية لتعزيز ذلك التلاحم من خلال مصاهرته لشيخ الطريقة الجزولية بالجنوب معقل السعديين الشيخ محمد بن مبارك الاقاوي (محمد القبلي، 2011: 314) ومصاهرته كذلك لقبيلة الرحامنة من خلال الزواج باللا سحابة الرحمانية (عبد الرحيم العطوي، 2013: 62). فالفتنة الدينية استخدمت من طرف كلا الجانبين إذ اصطفت الجزولية إلى جانب السعديين بينما اصطفت القادرية إلى جانب العثمانيين (زهراء النظام، 2015: 149) ومن أشهر الطرق التي قاومت الاستعمار الإيبيري هي: الشاذلية، السملالية، الدلائية العياشية، حيث كان جهادها عفويا بدون وحدة أو شمولية لذلك كان لا بد من وجود سلطة موحدة وزعامة سياسية والتي كانت في ظهور السعديين، وانطلاقا من هذا نستخلص مدى الدور الفعال الذي قامت به الطرق الصوفية فيه صعود الدولة السعدية، التي تحالفت معهم إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا فمجرد سيطرة محمد الشيخ على أحوال المغرب عمل على مراجعة استراتيجيته اتجاه الصوفية (فاهم نعمة الياسري، حسنين عبد الكاظم، د ت: 16). وكان ذلك الموقف ناتج من تخوفه على ملكه خصوصا إذا علما أن الصوفية كان لهم نفوذ كبيرا آنذاك وكانت كلمتهم مسموعة كما كانت لهم امتدادات كبيرة وصلات مع الأقطار المغاربية الأخرى، فمحمد الشيخ عمل عكس سابقة (القائم بأمر الله) حيث قام بالتضييق عليها من خلال حرمانها من مواردها التي كانت تستخلصها كالأوقات الإسلامية والحقوق الشرعية والسبب في ذلك التعاطف الذي أبداه متصوفة المغرب اتجاه الدولة العثمانية، التي كانت تعادي محمد الشيخ، باعتبارها دولة ثيوقراطية صوفية نظامها مستند إلى الفكر الديني، كما أنها كانت لها الدور البارز في الجهاد ضد الأسريين، وكانت لها المقومات الكافية لزعامة العالم الإسلامي (فاهم نعمة الياسري، حسنين عبد الكاظم، د ت: 167) إضافة إلى تخوف محمد الشيخ من سطوتهم والحد من نفوذهم ودفعهم إلى الاعتراف بسلطته (زهراء النظام، 2015: 138).

وتجدر الإشارة هنا إلى دور قوافل الحجيج كما أسلفنا أو ذكرنا سابقا في التواصل بين المغاربية والعثمانيين وذلك في إطار استراتيجية الاختراق التي كانت ثمارها وآثارها واضحة في هذا الموقف السعدي من الصوفية بعد ذلك، فمحمد الشيخ السعدي كان يدرك مدى قوة الاختراق العثماني للداخل المغربي حيث قام سنة 958هـ «بامتحان أرباب الزوايا والمتصدرين للمشيخة خوفا على ملكه منهم، حيث اتهمهم بامتلاك ودائع بني مرين» (أبو العباس أحمد الناصري، ج5، 1955: 25)، ولتأكيد مدى التواصل العثماني مع صوفية المغرب هو قيامها كما ذكرنا سابقا سنة 961هـ بإرسال سفارة بقيادة الفقيه الصالح أبي عبد الله بن محمد بن علي الخروبي الطرابلسي إلى محمد الشيخ السعدي لأجل عقد المهادنة (محمد الصغير الأفراني، 1998: 91). ويجب التنبيه هنا أيضا إلى أن هذا الأمر كان معتمدا من طرف الباب العالي بإرسالها هذا المبعوث الذي كان مشهورا آنذاك في أوساط الصوفية ببلاد المغرب العربي، حيث كان ذائع الصيت ومعروف بعلمه، وعند سفره إلى بلاط محمد الشيخ قد احتك بشيوخ الصوفية المغاربية ويكون قد حدثهم على محاسن العثمانيين واهتمامهم برجال العلم والدين ورفع مكانتهم، ولذلك عملت السلطات السعدية على احتكار جميع السلطات والهيمنة عليها وعملت على إضعاف دور الفقيه في المجال السياسي مع تطويعه محاولة أن تجعل منه مجرد أداة مسخرة لتزكية مشاريعها دون أن يكون له دور (الحسن اليوبي، 1998: 130).

وبذلك تكون قد قطعت الطريق أمام الاختراق العثماني من الجانب الديني وبالتالي تقويت فرصة كبيرة على العثمانيين في السيطرة على المغرب الأقصى.

الخاتمة:

إن موضوع الاستراتيجية العثمانية اتجاه المغرب الأقصى من المواضيع التي شغلت أعلام الباحثين والمؤرخين محاولين اكتشاف أسباب وأسرار عدم انضمام المغرب الأقصى الباب العالي ومحاولين كذلك وبالأخص تفسير طبيعة العلاقات العثمانية المغاربية التي شهدت تقاربا كثيرا في فترة من الفترات لذلك تشكل جدلية تاريخية حول ذلك ، وانطلاقا من بحثنا حول الاستراتيجية العثمانية اتجاه المغرب الأقصى في عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566 يمكن استخلاص بعض النتائج حول ذلك وأهمها:

الدولة العثمانية في توسعها كانت تبتعد عن خوض الحروب في المناطق ذات الخصوصيات الدينية والسياسية كحال المغرب الأقصى الذي عرف حكما ملكيا دينيا لكون من حكموا المغرب كانوا أشرافا من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم حيث كانت اللحمه قوية بينهم وبين شعوبهم لذلك الباب العالي لم يكن يريد تكرار سيناريو التجربة اليمينية التي عرفت استخدام القوة الكبيرة ضد التمردات الصادرة من الحكام الأشراف وبالتالي إنهاك القوة العسكرية خصوصا وتزامن ذلك مع الصدام الشديد مع القوات البرتغالية.

انتهجت الدولة العثمانية اتجاه المغرب استراتيجية الاختراق الصامت حيث كانت هذه الاستراتيجية تتميز بالسهولة وكذلك قلة التكلفة مقارنة بالاختراق والمواجهة المباشرة ، إضافة إلى الفعالية في تحقيق الأهداف.

استراتيجية التوسع العثمانية في منطقة المغرب الأقصى كانت تعتمد على السواحل بدل المناطق الداخلية ولعل أهم سبب في ذلك هو الفراغ البحري الذي عرفته سواحل المغرب الأقصى. محمد الشيخ السعدي نجح في إفشال مخطط الدولة العثمانية لاختراق المنظومة الدينية المغربية وذلك من خلال الأعمال التي قام بها في إطار ذلك من خلال السيطرة أساسا على الطرق الصوفية والتضييق عليها.

النظام المغربي آنذاك لم ينجح الى حد بعيد في صد الاختراق العسكري العثماني سواء الرسمي أو غير الرسمي وذلك بسبب المشاكل الداخلية التي كان يعاني منها المغرب الأقصى وخاصة الصراع السعودي الوطاسي وكذلك الخطر الأجنبي الإيبيري.

الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520/1566 نجحت في اختراق المنظومة العسكرية والسياسية المغربية.

التعليقات:

01- هي موقع صحراوي في بلاد فارس وقعت فيها المعركة الكبيرة بين القوات العثمانية، والقوات الصوفية حيث تم على إثرها الصفويين ودخول العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول تبريز عاصمة الصفويين في 06 سبتمبر 1514، للمزيد انظر: (وجيه عبد الصادق عتيق وآخرون، 2009: 30).

02- هي قلعة صخرية، تسمى نسبة لمدينة باديس، تقع غرب الحسيمة حاليا، كان الاسبان يسمونها بنون دو فليز، كان لها أهمية كبيرة في عهد السعديين (إبراهيم حركات، 1998: 64)

03- تاريخ سفارة السلطان سليمان القانوني الى محمد الشيخ المحددة سنة 1548 ذكرها المؤرخ عزيز سامح التر ص178، نقلا عن أوغست كور، وذكره كذلك ديبغو طوريس في كتابه تاريخ الشرفاء ص128، في الفصل رقم 65 بعنوان مكاتبة سليمان للشريف لإطلاق سراح ملك فاس. بينما الباحث المغربي عبد الكريم كريم فيذكر أنها كانت سنة 1557 بناء على وثيقة إسبانية).

04- تاريخ سفارة العالم الخروبي الطرابلسي حددها الأفراني في نفس السنة 1552/959م بينما نجد الناصري يحددها في سنة 1554/961م، والصواب هو التاريخ الأول حسب ما يذكر محقق كتاب الاستقصاء الجزء الخامس ص26.

قائمة المراجع:**المراجع العربية:**

- احسان أوغلو إكمال الدين، (1989). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (ترجمة صالح سعداوي)، مج1، تركيا: مركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.
- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهمة، رقم06، رسالة من السلطان العثماني للشيخ عبد المؤمن والشيخ عبد الملك، في 02 رمضان 972هـ، حكم رقم 971.
- الأرشيف الوطني الجزائري، مهمة دفتر، رقم 06، حكم من السلطان العثماني إلى حسن باشا أمير أمراء جزائري العرب، في 07 رمضان 972هـ، حكم رقم 972 صحيفة رقم 451.
- أرشيف رئاسة الوزراء التركية، دفتر مهمة، رقم 888، رسالة من السلطان العثماني إلى الشريف محمد حاكم فاس، أول محرم 1552/959م، حكم رقم 78.
- أرشيف رئاسة الوزراء التركية، دفتر مهمة، رقم 888، رسالة من السلطان العثماني إلى الشريف محمد حاكم فاس، 1552/959م، حكم رقم 77.
- الأفراني محمد الصغير، (1998). نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف، الشادلي، ط1، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
- ب.ج. روجرز، (1981). تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، (ترجمة يونان لبيب رزق)، ط1، المغرب: دار الثقافة.
- بالحميسي مولاي، (1981). الجزائر من خلال رحلات المغاربية في العهد العثماني، د ط، الجزائر: مطبعة احمد زبانة.
- براون كينيث، (2001). موجز تاريخ سلا 1000-1800، (ترجمة محمد حبيدة، إناس)، ط1، المغرب: منشورات أمل.
- بن خروف عمار، (1983). العلاقات بين الجزائر والمغرب، 923هـ-1069هـ / 1517م-1659م، رسالة ماجستير، لنيل شهادة في التاريخ الحديث، جامعة دمشق، سوريا.
- بنعبد الله عبد العزيز، (2005). تطوان عاصمة الشمال ومنبع إشعاعه، ط1، المغرب.
- بوشرب أحمد، (1984). دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي و أزمو (قبل 28 غشت/ أكتوبر 1541)، ط1، المغرب: دار الثقافة.
- بوشرب احمد، (1997). دراسات ووثائق عن الغزو البرتغالي ونتائجه، ط1، المغرب: دار الأمان.
- بوشرب أحمد، (2013). محاولات عودة المغاربة إلى البحر خلال النصف الأول من القرن السادس عشر نموذج بعض المبادرات الفردية من خلال محضرين لمحكمة التفتيش، مراجعة عبد الجواد السقاط، كتاب البحر في تاريخ المغرب، سلسلة رقم 07، المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، ص، ص 85-108.
- بيات فاضل، (2019). البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية الجزائر في القرن 10/خ16م، (تقديم خالد ارن)، ج08، تركيا: مركز ايرسيكا.
- بيات فاضل، (2008). البلاد العربية في الوثائق العثمانية، دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني-اواخر القرن 19م، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- التازي عبد الهادي، (2001). الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، م2، ط1، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة.
- النر سامح عزيز، (1989). الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، (ترجمة محمد علي عامر)، ط1، لبنان: دار النهضة العربية.
- التميمي عبد الجليل، (1989). الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين، ط1، تونس: مطبعة باريس .
- الجميبي عبد المنعم، (2007). الدولة العثمانية والمغرب العربي، د ط، مصر: دار الفكر العربي.
- حركات إبراهيم، (1998). المغاربة والبحر، المغرب: مطبعة أوكاد.
- حركات إبراهيم، (2000). المغرب عبر التاريخ، ج2، المغرب: دار الرشاد الحديثة.
- حنظل فالح، (1957). العرب والبرتغال في التاريخ 930هـ - 1134م / 711هـ - 1720م، ط1، الإمارات، منشورات المجمع الثقافي.
- الرجراجي محمد السعيد، (2004). رجراجة وتاريخ المغرب، ط1، المغرب: مطبعة بات نت.
- زروق محمد، (1998). الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16م و 17م، ط3، المغرب: دار إفريقيا .
- الزياتي أبو القاسم، (3033). الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الاسماعيلية ومن تقدمها من الدول الإسلامية، المغرب: مكتبة الملك عبد العزيز.
- سعيدوني ناصر الدين، (2012). النظام لمالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792-1830، ط3، الجزائر: دار البصائر.
- طوريس ديبغو، (1989). تاريخ الشرفاء، (ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر)، المغرب: شركة النشر والتوزيع.
- عبد نيتش كاظم، (2016). « الدولة السعدية في عهد السلطان عبد الله الغالب (1557-1574)»، مجلة محور الدراسات التاريخية، العراق، العدد 18، ص 246-273.

- العطوي عبد الرحيم، (2013). الرحامنة القبلية بين المخزن والزواوية، ط4، المغرب: مطبعة توب بريس.
- القبلي محمد، (2011). تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، المغرب: مطبعة عكاظ الجديدة.
- كاربخال مارمول، (1984). إفريقيا، (ترجمة محمد حجي وآخرون)، ج1، المغرب: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- كريم عبد الكريم، (2006). المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، المغرب: منشورات جمعية المؤرخين المغاربة.
- كواترات دونالد، (2004). الدولة العثمانية 1700-1922، (ترجمة أيمن الأرمنازي)، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان.
- مجهول، (1994). تاريخ الدولة السعدية التكمدرتية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بن حادة، ط1، المغرب: دار تينمل للطباعة والنشر.
- المدني أحمد توفيق، (د.ت). حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر واسبانيا، 1492-1792، د ط، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- المريني عبد الحق، (1997). الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة.
- مزين محمد، رزق يونان لبيب، (1982). تاريخ العلاقات المغربية المصرية من مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، ط1، المغرب: دار النشر المغربية.
- الناصرى أبو العباس أحمد بن خالد، (1955). الاستقصاء للأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري، محمد الناصري، ج5، المغرب: دار الكتاب.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، (2007). شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، الجزائر: دار البعث.
- نبيل ملين محمد، (2013). السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب، (ترجمة عبد الحق، عامر بن عبد الله الزموري)، دط، المغرب: مطبعة الكوثر.
- نشوي المصطفى، (2017). "جيوبوليتيك التراب المغربي عبر التاريخ"، ج2، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد16.
- النظام زهراء، (2015). العلاقات المغربية الجزائرية مقارنة سياسية-ثقافية خلال القرن 10هـ/16م، ط1، المغرب: دار الامان.
- الياسري فاهم نعمه، حسنين عبد الكاظم عجة، (د.ت). «الإسهامات السياسية لمتصوفة المغرب الأقصى في العصر الحديث»، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد12، ص، ص155-178.
- اليوبي الحسن، (1998). الفتاوي الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين الى ما قبل الحماية، د ط، المغرب: مطبعة فضالة.

المراجع الأجنبية:

- Féraud Charles, (1882). Les ben djellab sultane de tougourt, revue africain, N26, 38-51.
- Dias farinha Antonio, (1999). Os Portugese Em Marrocos, tradutor bader youmis, youssef haranein, edico instituto camos borutgal: collecao lazuli .
- Mercier Ernest, (1868). Histoire de l'Afrique septentrionale (berbère), tome 3, paris : Leroux éditeur.
- Haedo Fray, (1881). Histoire des rois d'Alger, (traduite et annotée h.d.de Grammont), Alger : libraire éditeur.
- De Castries henry, (1921). La source Inédite de l'histoire de Maroc, Tom1 Espagne, paris.
- De Grammont, (1879). Relation la France et la régence d'Alger au xvii siècle (1606/1662), revue africaine, N23, 04-32.
- H.De. Grammont, (1887). Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, paris : Edition Ernest le Roux.
- L. bilge Mustapha, (2018). « FAS », Islam ansiklopedisicilt, vol n°12.
- N. robin, (1873). L'organisation militaire et administrative des Turks dans la grande Kabylie, revue africain, N13, 136-140.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

- نذير روابحي ، محمد شوبوب، (2020)، استراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(04)/2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 171-188.